الطبقة الوسطى والسياسة التعليمية
فرضية الأزمة والتحول

أحمد بوجداد

جامعة محمد الخامس-أكدال الرباط

مقدمة:

إن إثارة موضوع الطبقة الوسطى بالمغرب في هذا التوقيت بالضبط ، وفي هذا السياق السياسي الوطني والدولي ، له في رأيي ثلاث دلالات :

1- لأول وهلة يظهر أن هناك انشغال حقيقي وقلق متنامي بما آل إليه الوضع الاجتماعي بالمغرب ، بل وهناك قناعة بأن التدهور المادي والمعنوي الذي لحق الطبقة الوسطى على جميع المستويات تجاوزت الخطوط الحمراء ، وبالتالي أصبحت لا تهدد فقط المشاريع والأوراش الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد ، بل وأصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد ، بما يكفي لإعاقة مشاريع التحديث ، خاصة وأن المغرب منخرط في استحقاقات كبرى ، تتمثل في التزاماته تجاه شركائه وحلفائه ، أتعلق الأمر بإقامة مناطق التبادل الحر ، أو الموقع المتقدم الذي منحه له الاتحاد الأوروبي .

2- يلاحظ ثانيا أن الانجازات التي حققها المغرب على المستوى السياسي ، والذي ثمنها غاليا المجتمع الدولي : حقوق الإنسان ، التعددية السياسية والديمقراطية . . .لا يمكنها أن تعوض النقص الحاصل على المستوى السوسيو اقتصادي ، بل والأكثر من ذلك أصبح مصير هذه الانجازات مرتبط إلى حد كبير بمصير وضعية الطبقة الوسطى .

إن هذا يدل بطريقة غير مباشرة على أن السياسة المتبعة لحد الآن في المجال الاقتصادي والاجتماعي ساهمت في إفقار هذه الطبقة وفي أضعافها وتهميشها ، ونزع الزيادة من يدها ، وأن الوقت قد حان ، إن لم يكن قد تأخر ، لمراجعة هذه السياسة جملة وتفصيلا .

3- تجذر مواقف الطبقة الوسطى بالمدن حيث لوحظ بأن توجهاتها السياسية تميل نحو تأييد الأحزاب أو التنظيمات ذات البعد الإسلامي . وقد تجلى ذلك في الإكتساحات الانتخابية لحزب العدالة والتنمية على سبيل المثال .

4- الإقرار ثالثا بأن الطبقة الوسطى هي بلا منازع ، رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ، وأن نجاح أي إستراتيجية في هذا الاتجاه مرهون بوجود طبقة وسطى قوية فهي رأس رمح التغيير والتحديث والاستقرار ، وأن الرهان عليها مطلوب .

5- والدلالة الأخيرة ، هي أن إثارة هذا الموضوع كشف بالملموس عن نقص كبير فيما يخص المعطيات والأرقام التفصيلية المتعلقة ببنية المجتمع الغربي ، سواء على مستوى المؤسسات الرسمية ، أو على مستوى مؤسسات البحث العلمي ، وأن هناك تأخر كبير في رصد ضبط المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتراتبية الاجتماعية .

I- عن الأهمية

قبل الدخول في صلب الموضوع ، أرى من اللازم والملائم ، إبراز بتركيز وإيجاز أهمية الطبقة الوسطى ، متجنبين مناقشة مسألة تعريفاتها التي لا تنتهي ، هل هي طبقة واحدة أو طبقات متعددة؟ أم هي مجرد شرائح اجتماعية وسطى لا غير؟ وهل هي نفسها في جميع المجتمعات ، أم أن الأمر يختلف بحسب صيرورة وطبيعة تطور كل مجتمع على حدة؟

إننا نميل كثيرا إلى اعتبار أن الأمر يتعلق بشرائح وسطى وأنها المصطلح الأنسب في مجتمع كالمجتمع المغربي ، إلا أنه رفقا لكل التباس في العرض سوف نستعمل مفهوم الطبقة الوسطى .

فتصور هذا المفهوم وتعريفه يختلف باختلاف المذاهب والاتجاهات الفكرية والنظرية لأصحابها ، فهناك مثلا من يعتمد على تحديد الطبقة الوسطى استنادا على مقدار وطبيعة المداخيل ، وهناك من يحددها على أساس الموقع الذي تحتله داخل مسلسل الانتاج في علاقتها بأدوات الانتاج ، وهناك اتجاه آخر يرى بأن الأفراد والفئات التي تشكل الطبقة الوسطى ، هم أولئك الذين يؤمنون بالملكية الخاصة وبحقوق الإنسان ، والإرث الثقافي والأخلاقي للإنسانية (P. Bleton – 56 – p: 12) .

وهناك آخرون يعتمدون مفهوم الطبقة الوسطى كمفهوم إجرائي مستعملين إياه كأداة للمقارنة بين مختلف التجارب التنموية . (Bouderbala 2007 P: 112) .

فالبلدان التي حالف الحظ طبقتها الوسطى في لعب دور رائد أو طليعي في الاقتصاد والسياسية هي أفضل البلدان التي حققت إنجازات اقتصادية واجتماعية هائلة .

والسبب واضح وجلي ، فالطبقة الوسطى هي عامل استقرار وتوازن ورافعة أساسية للتنمية ، وذلك بالنظر إلى موقعها وطبيعتها ، وقدرتها على بث الروح والنشاط في جميع مفاصيل المجتمع ، نظرا لما تتمتع به من حيوية ومن قيم ، وأفكار خاصة بها : قيم الحداثة ، الفردانية ، التنافسية ، الديمقراطية . . .

فأفق أي تنمية يرتبط إلى حد كبير بوضع ومآل هذه الطبقة : حجمها وثقلها داخل بنية المجتمع . فلا غرابة في كون جميع المجتمعات التي حققت تقدما كبيرا على المستوى الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، كانت الطبقة الوسطى رائدتها على المستوى السياسي والاجتماعي ،لذا تحرص عدد كبير من البلدان كثيرا على إنعاش هذه الطبقة وتقويتها كلما لحقها ضرر بإمكانه أن يهدد وضعها ودورها ، منتهجين سياسات اجتماعية عمومية قوية لدعم التربية والتكوين والصحة ورعاية الأسرة والتحضر . . . . .

II- الطبقة الوسطى في البحث العلمي بالمغرب

إن دراسة موضوع الطبقات الاجتماعية بالمغرب بصفة عامة ، والطبقة الوسطى خاصة ، هو موضوع شائك جدا ، ومجال بحث مازال بكرا .

إلا أنه لكي نكون منصفين ، لا بد من استحضار بهذه المناسبة الرصيد العلمي النظري والميداني للسوسيولوجي الكولونيالية ، وإسهامها الكبير في دراسة المجتمع الغربي من زواياه المختلفة ، خاصة قبل الحماية وفي إبانها ، وذلك تحت قيادة الشيخين الكبيرين ميشوبلير وروبير مونطان (M. Bellaire – R. Montagne) .

فإنتاجها شكل قاعدة انطلاق مشاريع عدد من الباحثين الأجانب والمغاربة غطت مجمل فروع العلوم الاجتماعية ، فلهذا لا يمكن إغفال على سبيل المثال مجموع إنتاج العلامة جاك بيرك (J. Berque) ، وغيلنر (Gellener) ، وهارت (Hart) ولاحقا R. galissot وA. ADAM وA. Hardy وC. H Le cœur وWaterbury وR. Leveau ، والخطيبي وجسوس وعزيز بلال والعروي حديثا .

ففي المغرب المستقل لم يتابع الموضوع بنفس الحماس والإصرار ، كما لم يحض بنفس الأولوية في المخططات العلمية والثقافية للدولة الحديثة ، باستثناء حالة معهد العلوم الاجتماعية الذي عمر لبضع سنوات قبل أن يعرف نفس مصير معهد الدراسات السياسية . والأسباب كثيرة ، في مقدمتها حداثة مؤسسات البحث العلمي ، وقلة الباحثين المؤطرين المتمرسين في مجال العلوم الاجتماعية .

ففي المجال الأكاديمي ، لا نعثر إلا على على دراسات قليلة وأحيانا نادرة لها علاقة مباشرة بموضوع الطبقة الوسطى . أما خارج هذا الإطار ، فتوجد مقالات متفرقة ، متفاوتة القيمة والأهمية .

لتبيان ذلك ، سوف نستعرض في عجالة الدراسات الرائدة في موضوعنا (والتي سيجد القارئ لائحة كاملة بها في ختام هذه الدراسة) وذلك بحسب تاريخ صدورها .

في البداية هناك الدراسة الهامة لأندري أدم تحت عنوان «نشأة وتطور طبقة وسطى بالمغرب»(1955) . والذي سيطورها في أطروحته الرائعة حول «الدار البيضاء : محاولة حول تحول المجتمع المغربي في اتصاله بالغرب (1968)» .

تبعتها مساهمات كل من عبد الكبير الخطيبي حول «الدولة والطبقات الاجتماعية (1968) ، (1971) وبوباسكون حول «تشكل المجتمع المغربي» و«التراتبية الاجتماعية بالبادية المغربية» ولازاريف حول «الملاكين العقاريين الكبار بالمغرب» .

كما توجد أبحاث مونوغرافية مهمة في الموضوع تخص بعض الشرائح الاجتماعية ، كما أطروحة سعيد السعدي حول «المجموعات المالية بالمغرب» و«المقاولون المغاربة» لسعيد الطنجاوي (1993) وأبا عقيل العربي : « المدرسة الغربية . . . (1996)» .

أما أحدث ما نتوفر عليه حول الطبقات الوسطى بالمغرب فهناك كتاب مهم نشرته شان كوهن بانجلترا سنة 2004 تحت عنوان «بروز الطبقة الوسطى بالمغرب» وكذا دراسات كل من نجيب بودربالة وشان كوهن ، وآخرين ، والتي أعدت ونشرت تحت إشراف المندوبية السامية للتخطيط (2007) في كتاب جماعي .

إن هدف هذا التشخيص هو وضع الموضوع في إطاره ومحيطه العام ، لأن الموضوع صعب ومعقد ، لذا يجب التسلح باليقظة والحذر .

إن مشروع دراسة البنية الطبقية ، سواء على مستوى التعريف النظري أو الضبط المنهجي أو الرصد الميداني مازال في بدايته الأولى في المغرب ، كما في غيره من البلدان المشابهة له . يعزز هذا القول خصوصية الدولة والمجتمع المغربيين ، فمجتمع تعرض طول تاريخه لاستعمارات وليس لاستعمار واحد ، يعيش التبعية على أكثر من مستوى ، لا بد من أن تخترق بنيته الاجتماعية تحولات عميقة ، تمس بالأساس شكلها ومحتواها .

لهذا يجب الاحتياط كثيرا في استعمال المفاهيم ، أو في التعامل مع قوالب التحليل الجاهزة . فماركس نفسه صاحب قولة الصراع الطبقي محرك التاريخ ، مات ولم يكتب أكثر من 20 سطرا في موضوع الطبقات .

أما تلامذته وقراءه ومفسروه فراحوا ينقبون ويجتهدون ، فمنهم من عاد إلى انجلز ، ومنهم من لجأ إلى لنين أو ما ولعلهم يعثرون عن مبتغاهم ، ومع ذلك اختلفوا أيضا بين مجتهد ومقلد .

وقد اعتبر عدد من الباحثين أن ما كتبه ماوتسي تونغ سنة 1926 عن المجتمع الصيني هو أقرب بكثير إلى موضوعنا وحالتنا ، ويتعلق الأمر بدراسته « تحليل طبقات المجتمع الصيني» .

III- أزمة التعليم – أزمة الطبقة الوسطى

نظرا لكون إشكالية الموضوع معقدة ومتشعبة ، ومجالها واسع جدا ، فقط وذلك من أجل محاصرة الموضوع بشكل أفضل وفعالية أكثر وهو : علاقة الطبقة الوسطى بالتعليم وقد صغته في الفرضية التالية : ألم تساهم أزمة التعليم بالمغرب في إضعاف وتراجع الطبقة الوسطى أليست أزمة الطبقة الوسطى من أزمة المنضومة التعليمية؟

تنطلق هذه الفرضية من معطيات أساسية ،وهي أن أحد أهم خصائص الطبقة الوسطى هو ارتباطها وامتلاكها للرأسمال الثقافي ، واستئثارها بجزء كبير منه .

فالمدرسة كما هو معلوم ، تعتبر المؤسسة الرئيسية في تشكيل الطبقة الوسطى ، سواء على مستوى إعادة الانتاج أو الانتقاء الاجتماعي أو التوزيع . ويلاحظ أحد الأساتذة الباحثين بالمرصد السوسيولوجي للتغيير الاجتماعي بفرنسا ، أن الطبقات الوسطى ترتبط بالمدرسة من خلال ثلاثة عناصر :

1- يكونها مكان للتشغيل ،2- مؤسسة لإعادة الانتاج ،3- المشغلة الرئيسية للفئات المكونة للطبقات الوسطى . (Chauvel – 2004– P: 110 – Freemon – 76) .

فعلاقة التعليم بالطبقة الوسطى هي علاقة تبادلية ، كل منها يغذي الآخر ، فبتوسع التعليم وتعميمه ودمقرطته ، تتوسع تلقائيا الطبقة الوسطى ،وبارتفاع مستوياته ترتفع مستويات المستفيدين منه .

أ- المدرسة ممر آمن نحو الطبقة الوسطى. . . إلى حين

ففي المغرب لم يكن الالتحاق بالمدرسة يعني فقط تحسين الوضع المادي والمعنوي بل يدل على التحرر من ربقة الاستعمار ومخلفاته ومرادفة لتضحيات المغاربة من أجل الاستقلال ، فلا غرابة إن كانت مطالب الشعب المغربي ، لا في عهد الحركة الوطنية أو المتضمنة حاليا في برامج الأحزاب والنقابات في نضالات ، والمجتمع المدني ، يأخذ فيها مطلب تعميم التعليم ودمقرطة المدرسة ، مكانة القلب من الجسد .

فالإقبال المنقطع النظير للمغاربة على المدرسة في بداية الاستقلال يفسر قداسة المدرسة في تصورهم ومدى ما تتمتع به من سحر آسر ، إذ اعتبروها أداة الترقية الاجتماعية بامتياز ، بل أكثر من ذلك ، إنها وسيلة ناجعة للخروج من الفقر والإقصاء والتهميش ،لقد حملوها أكثر ما تحتمل .

وحتى في فرنسا وفي عدد كبير من البلدان الأوروبية ، كانت المدرسة بديل وتعويض لأولئك الذين لم يرثوا أي ثروة مالية . فالازدهار الاقتصادي وتجذر النظام الديمقراطي وفر الفرصة للجميع للاستفادة من الخيرات العامة ، من إمكانيات التطور ، في جو تنافسي مضبوط ومتوافق عليه . وفي مقدمة هذه الامكانيات : التعليم . وهذا مع للأسف لم يحصل في البلدان العربية . حيث غيابها الكلي أو الجزئي شكل عائقا أمام تشكل وتطور الطبقات الوسطى . (Ball – 2003 – c. Bidou Zachariasen 2004) .

وقد ساعد توسع قاعدة الاستفادة من التعليم في بداية الاستقلال ، مع الحاجة الملحة والمتزايدة للدولة

الحديثة إلى الأطرمن موظفين ومهندسين ومدرسين في تعزيز صفوف الشرائح المتوسطة وتقويتها .

فلا أحد ينكر ، أنه إلى حدود الثمانينات ، كانت المدرسة إحدى المسالك الآمنة والمضمونة لتغيير الموقع الاجتماعي أو «التسلق الطبقي» بالنسبة للأفراد والفئات . وقد كان هذا منتشرا بشكل واسع . بل والأكثر من ذلك كانت الجماهير العريضة تعتقد بأن المدرسة قادرة على انتشالهم من الفقر والحاجة .

إلا أن هذه المعادلة ستختل عناصرها كما سبق القول ، مع بداية الثمانينات ، حيث ستضرب الدولة أزمة خانقة ثلاثية الأبعاد :

1- استمرار الجفاف لسنوات متوالية من 1981 إلى 1987 .

2- أزمة اقتصادية مع ارتفاع ثمن النفط وقيمة الدولار وارتفاع المديونية الخارجية ، وارتفاع نسبة الفوائد .

3- النفقات المتزايدة للمجهود الحربي نتيجة استكمال وحدة التراب الوطني .

هذه الأزمة ستفرض على الدولة ضرورة استعادة توازنها الاقتصادي ، حتى لا تعلن إفلاسها ، واللجوء إلى مؤسسات النقد الدولي حيث ستنخرط في برنامج التقويم الهيكلي(PAS) التي ستكون آثاره كارثية على المستوى الاجتماعي ، إذ ستعمد الدولة إلى انتهاج سياسة التقشف فقلصت إلى حد كبير مناصب الشغل ومساهمة الدولة في صندوق المقاصة والإعانات المقدمة للمؤسسات العمومية كما أوقفت عدد من الاستثمارات وذلك من أجل تخفيض عجز الميزانية وتعزيز الادخار العمومي .

ولم تنج أي فئة من آثار هذه السياسية ، ولكن الطبقة الوسطى كانت الأكثر المتضررين وأكبر الخاسرين .

ب – التقويم الهيكلي . . بداية نهاية الطبقة الوسطى

فعملية التقويم الهيكلي ، قومت التوازنات الكبرى من جهة ، لكنها عمقت الاختلالات الاجتماعية من جهة أخرى . فالإجراءات التقشفية مست أساسا قطاع التعليم وسوق الشغل والأسعار ، إذ تم تقليص نفقات التعليم وتأجيل تنمية وتطوير التعليم العالي ، والعمل على إعطائه توجها جديدا ليتماشى مع سوق الشغل مع الحد من الامتداد المتزايد للالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي ، وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني ، ورفع حصص المدرسين في إطار المساندة والتضامن ، وتقليص عدد الممنوحين في الداخل والخارج .

فليس صدفة أن تطرح السلطات العمومية في عز الأزمة ، مشروع إصلاح التعليم (1985) . مضمونه الأساسي تقليص النفقات المخصصة لقطاع التعليم وتكريس تراجع مسؤولية الدولة في مجال التعليم ، وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص .

ولا يجب أن ننسى أنه في سنة 1983 أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بفرض رسوم التسجيل بمؤسسات التعليم العالي (إلا أنه لم يطبق لحد الآن) رغم تحيينها في ميزانية 1991 .

وقد شمل الإصلاح كل من نظام التعليم الأساسي ، وإصلاح التكوين المهني (1985–1984) ، وتغيير نظام امتحانات الباكالوريا (17 يونيو 1987) .

وسوف يتفاقم الوضع مع إصدار البنك الدولي لتقريره الشهير سنة 1995 حول أزمة التعليم في المغرب ، الذي فرض ضرورة إعادة هيكلة نظام التربية والتكوين وإخضاعه لنظام السوق ، حتى يمكن أن يرفع تحديات المنافسة ورهانات القرن 21 . وقد شكل هذا بداية انطلاق نقاش عمومي حول أزمة التعليم ، ستتوج بإصدار ميثاق التربية والتكوين الذي بدوره سيعرف تعثرات كبيرة ، إن لم نقل مخاطر الفشل ، فاستدرك مؤخرا ببرنامج جديد أطلق

عليه «البرنامج الاستعجالي»(2012-2009) . كل هذا يبين عمق أزمة القطاع التعليمي ومتاهات الإصلاح الذي شرذم الطبقة الوسطى وأدخلها في ضيق شديد ، إذ لم يترك لها خيارات عديدة .

ج- تفسخ الطبقة الوسطى بين أزمتي التعليم والاقتصاد

إن التنافس الشرس في مجال التعليم سيحدث شرخا كبيرا داخل الشرائح الوسطى ، عمق الهوة بين الفئات العليا والفئات السفلى منها ، لدرجة أنه انعكس على جميع المستويات ، في مقدمتها اختلاف المواقف من المدرسة فالفئات العليا لم تعد تعول عليها ، لأنها أوجدت مسالك بديلة وموازية وفي نفس الوقت فعالة . بينما الفئات السفلى منها مازالت تلح على إبقائها ممر أساسي ، ووضع مسؤولية التنشئة الاجتماعية ونشر قيم التضامن والتسامح على عاتقها وإنه لا بديل عنها في تعويض التفاوتات الاجتماعية وفي استدراك ضعفها وتأخرها .

إن تأزم وضعية المدرسة العمومية وغياب سياسات عمومية اجتماعية فعالة لجم اندفاع الطبقة الوسطى . لدرجة أن بعض الخبراء الاقتصاديين وصف الوضع الاجتماعي بالمغرب بالتفسخ ، نظرا للتدهور الكبير الذي أصاب شرائح اجتماعية واسعة ، كانت إلى حدود الفترة الأخيرة من الفئات المحضوضة ، والمتميزة داخل المجتمع .

فالدخل القار أو الوظيفة العمومية كانت هدفا وغاية في حد ذاتها ، لأنها كانت تؤمن حياة الفرد ، إلا أنها أصبحت الآن غير قادرة ، لا على تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد والأسر ، بل وعاجزة حتى على حماية مستواهم المادي المعتاد . فزال التميز عنها ، وانمحت المسافة بينها وبين الشرائح الاجتماعية الدنيا .(Shana-Cohen 2007 Vermeren -2002) .

ويفسر هذا الوضع أيضا ، بكون الدولة نفسها في إطار التزاماتها الجديدة لم تعد قادرة على التحكم في رسم وتوجيه سياستها الاقتصادية ، مما حال بينها وبين إعادة النظر في توزيع الثروة والموارد والخيرات العامة في اتجاه العدالة والإنصاف .

د- بروز تعليم عمومي نخبوي

ومن بين النتائج التي أفضت إليها هذه الوضعية بصفة عامة هو تنخيب جزء مهم من التعليم العالي ، إذ انقسم تلقائيا إلى تعليم نخبوي انتقائي ذو الولوج المشروط ، وتعليم جماهيري ، شعبي مفتوح أمام الجميع «مبدئيا» لماذا هذا التحفظ ؟ لأن هذا الأخير في واقع الأمر ، رغم مجانيته لم تعد فئات اجتماعية عريضة قادرة على الالتحاق به ، لأن مجرد تحمل نفقات النقل والإقامة ، والأدوات والكتب المدرسية ، أصبحت تتجاوز إمكانياتها بكثير ، أمام الارتفاع المهول في الأسعار وتراجع المداخيل وتقلص سوق العمل .

فالمدرسة لم تعد تلك المؤسسة التي تفصل وتميز المتعلمين عن غير المتعلمين ، أو بين أولئك الذين يستطيعون إنهاء دراستهم والذين يتوقفون في وسط الطريق ، بل التمييز أصبح بين أولئك الذين يحضون بدراسات عليا متميزة يحصلون في نهايتها على مناصب مضمونة وراقية بالقطاع العصري ، وبين الآخرين الذين ينضمون في نهاية المطاف إلى صفوف البطالة .

يمكن المجازفة بالقول بأن المدرسة أصبحت بطريقة غير مباشرة ، مؤسسة إقصائية . إن المدرسة العمومية أصبحت مرادفة لانعدام الجودة بسبب ضعف نسبة التأطير وتدني الأجور ، وانعدام الحوافز والاكتضاض . يضاف إلى هذا نقطة في غاية الأهمية ، وهي اللغة . فعندما سيعرب التعليم وسيتوقف على أبواب الجامعة .

أصبحت مسألة اللغة عاملا حاسما في الانتقاء المدرسي ،وفي تحديد مسار التعليم النهائي للتلميذ . إذ أصبحت منحصرة في نطاق ضيق لفائدة الفئات العليا للطبقة الوسطى بالحواضر والتي تتوفر على إمكانيات ضمان بيئة وتكوين فرانكفونيين لأبنائهم (اللجنة الخاصة للتربية والتكوين – 1999 – p: 280) . بينما تعثر أولئك الذين مستواهم اللغوي ضعيف ، ولم يستطيعوا إكمال دراستهم حتى النهاية . (: Vermeren)(Ibaquil – Z – 1991 2000–p: 76) ويلاحظ هذا في التخصصات العلمية .

في نفس السياق ، بدأ زحف التعليم الخاص بخطى ثابتة ، فارضا نفسه كبديل حقيقي ، بجودته وفعاليته ، رغم محدوديته ، والتي أصبحت متطلباته وستلزماته تتجاوز إمكانيات عدد من شرائح الطبقة الوسطى .

لهذا لاحظ الجميع في السنوات الأخيرة ، كما سبق الإشارة إلى ذلك انطلاق منافسة شرسة في مجال الاستثمار في مجال التعليم والتكوين بالقطاع الخاص الوطني والدولي . (البعثات العلمية الأجنبية) . وذلك لسبب أساسي وهو أن مجمل مكونات الطبقة الوسطى بالمغرب ، اعتبرت أن مجال التعليم هو المجال الوحيد الذي مردوديته مضمونه ، واضحة ، لا من أجل الحفاظ على الخطوة الاجتماعية للأسرة ، ولا من أجل تحسين وضعيتها المادية .

فعلى سبيل البرهنة ، تكفي الإشارة إلى بعض الأرقام ، رغم أنها تعود إلى التسعينات ، إذ كان التعليم الجامعي يستقبل 97% من الطلبة ولا يخرج منهم إلا نسبة 21% (الوزاني91–) .

خلاصة القول في هذا الباب ، هو أن المدرسة لم تعد قادرة على إيصال فئات الشرائح الوسطى إلى مواقع متقدمة كما كان الشأن سابقا .

فالترقية الاجتماعية أو الانتقال الاجتماعي أو التسلق الطبقي أصبحت عملية معقدة حتى لا نقول معاقة .

فإلقاء نظرة خاطفة على الأصول الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأكثر استفادة من المدارس العليا (المهندسين مثلا) والأقسام التحضيرية ، أي ما يمكن أن نطلق عليه « التعليم العمومي النخبوي» ،لتكشف عن مؤشر جديد ، هو بمثابة تحول داخل الطبقة الوسطى ، وهو بروز فئات اجتماعية جديدة وتراجع أخرى ، بفعل التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية حيث استثمار فئات جديدة في مجال التعليم بفعل ما راكمته من رساميل أما من خلال احتلالها لمناصب المسؤولية أو لقيامها بأدوار تطلبتها المرحلة ، إن على مستوى الإدارة الترابية أو على مستوى المؤسسات العمومية الاجتماعية والاقتصادية منها ، أو استفادات من نمو أنشطة اقتصادية جديدة أدت إلى ازدهار شرائح شكل فائضا مهما لديها .

إذن ، فالدور بدأ ينتقل لفائدة الشرائح الوسطى ذات الرأسمال الاقتصادي أو البيروقراطي ، على حساب نضيرتها الحاملة للرأسمال الثقافي .(Chauvel – 2004–111/Bouhaia –2004) .

هذه العوامل وعوامل أخرى ، ساهمت في تقليص حجم الطبقة الوسطى بصفة عامة ، والشرائح الوسطى والدنيا بصفة خاصة . (Ibaquil – 96 – S. Cohen) .

فليس صدفة ارتباط الهزات الاجتماعية الكبرى بالمغرب بمسألة التعليم ، أتعلق الأمر بالأحداث الكبرى لمارس 1965 أوبأحداث 1984/8919 /1990 أو بغيرها . . إضافة إلى احتجاجات قطاعية وجهوية ومحلية 47% من المغاربة يصرحون بأنهم فقراء . (Waterbauy – Leveau – Cohen – Vermeren) .

IV- تمويل التعليم عرقلة نمو الطبقة الوسطى

وللاقتراب أكثر من الموضوع ، يكفي النظر إلى زاوية محددة في سياسة الدولة التعليمية وهي مسألة التمويل ، التي يمكن اعتبارها مؤشرا ماديا يجسد ويكشف في نفس الوقت ، حقيقة التوجه وعمق الأزمة .

فالمبرر التقني لمراجعة النظام التعليمي ، ينحصر أساسا في إشكالية التمويل والملائمة . إلا أن مسألة التمويل مرتبطة بدورها بانخراط الدولة في سلسلة من « الإصلاحات البنيوية » حتى لا نقول المفروضة عليها ، في مقدمتها اعتماد نظام السوق في مجال التعليم ، لكي يصبح تنافسيا وبالتالي ، قادرا على الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي ، ورفع تحديات القرن 21 .

فتمويل التعليم يلعب ، بدون شك ، دورا محددا في توسيع أو تقليص مجال الاستفادة من التعليم ، كما وكيفا .

إلا أن مسألة التمويل لا ترتبط بالإرادات السياسية بقدر ارتباطها بشروط موضوعية صارمة ، أولها معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي والذي بدوره يرتبط بعوامل عديدة ومختلفة : سياسية ، اقتصادية ، ديمقراطية ، مناخية . . .(J. P Jarousse – 2007 – P: 146) .

فتخفيف العبء على الدولة يرتبط بارتفاع معدل النمو الداخلي ، وتخفيض تكلفة كل تلميذ ، وتقليص عدد المواليد الجدد ، الذي يستتبعه مباشرة ، انخفاض نسبة المتمدرسين الجدد . (Zoggari 2007 – P: – Jarousse – op. cit) .

ورغم جميع التحليلات والتوقعات (يراجع هنا دراسات وإحصائيات المفوضية السامية للتخطيط) فإن مساهمة الأسر المغربية في تمويل أبنائها ما زال أمرا بعيد المنال . فلن تتحقق إلا إذا تم توسيع قاعدة التعليم وترتفع قدرته الاستيعابية من 7.9% (2004) إلى 20% سنة 2020 .

فإذا ما تحققت هذه النسبة الأخيرة ، فإنه يمكنها أن تعادل وتعوض مساهمة الأسر في تمويل تعليم أبنائهم . (Jarousse op. cit) .

فالمجانية السائدة فقدت دلالتها وجدواها ، إذ أصبحت مرادفة لانعدام فعالية المدرسة العمومية وتقلص مردوديتها . فحسب تقرير البنك الدولي فإن الأسر المغربية تساهم دون أن تدري ب خمس 5/1 نفقات التعليم العمومي .

أما مسألة توزيع النفقات العمومية المخصصة لقطاع التعليم ، يصفها البعض بأنها غير عادلة ، إذ يلاحظ أن المخصصات المرصودة للتعليم العالي والثانوي مرتفعة مقارنة مع نظيره الأساسي . فكلما ارتفع عدد المستفيدين كلما انخفضت نسبة الدعم ، نفس الملاحظة تصدق على التعليم النخبوي والتعليم الجماهيري .

فبعض الدراسات تشير إلى أن الشرائح الاجتماعية الأكثر غنى تستفيد من 24% من مجموع النفقات ، بينما الشرائح الأكثر فقرا لا تستفيد إلا من 12% فقط . (الغزالى 2007) علما أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة (50% = 2003) فإعادة هيكلة النظام التعليمي في ضوء عامل التمويل في إطار الإصلاح والتحديث ، يهدف إلى تخصيص اعتمادات أكثر وتوجيها نحو فروع علمية متخصصة ودقيقة ، وفق مواصفات ومعايير محددة .

فالرهان أصبح على جودة التعليم ونوعيته .

فمتوسط ما تنفقه أسرة على تدريس تلميذ واحد ابتداء من المرحلة الابتدائية إلى حصوله على الإجازة ، دون أن يكرر أي سنة ، يقدر في الوسط الحضري ب 76496.00 درهم ، وفي الوسط القروي يقدر ب 11379.200 درهم . (HAKAMA – 2002) .

وقد سبق للبنك الدولي في تقريره الشهير حول التعليم ، أن دق ناقوس الخطر ، وطالب بإعادة توزيع الاعتمادات المالية لفائدة التعليم الأساسي . فلا يعقل أن تخصص لهذا الأخير 3/1 الميزانية العامة فقط ، مقابل 3/2 الميزانية لفائدة التعليم الثانوي والعالي .

(Banque Mondiale– Prioritys and Strategics for éducation–95)

. (Banque Mondiale P. S 80)

وكمثال على تدهور هذا القطاع لم يصل إلى التعليم العالي سنة 1985 إلا نسبة 8% من التلاميذ الذين سجلوا بالمدرسة الابتدائية سنة 1973 وفي سنة 89 لم يحصل على الإجازة إلا 6/1 الطلبة المسجلين بالسنة الأولى . (M. Mansouri : coût et financement de l'enseignement au Maroc – 2002) .

لأنه لم يعد من المعقول في السياق الوطني والدولي ، حسب تقديرات المسؤولين ، صرف نفقات كبيرة ، بتضحيات اقتصادية مهمة ، فقط من أجل استقبال أكبر عدد ممكن من التلاميذ والطلبة ، وأن يتم ذلك على حساب النوع والجودة ومبدأي التأهيل والتنافسية ، رغم أن ذلك يؤدي إلى المس بمبادئ المساواة والعدل والإنصاف في مجال الاستفادة من التعليم .

هذا التوجه دمر شرائح واسعة من الطبقة الوسطى ، فلا هي قادرة على الاستجابة للشروط والمعايير التنافسية الجديدة ، ولا بإمكانها مسايرة المستجدات ومجاراة الشرائح العليا سواء على مستوى نوعية الدراسات العليا وطول نفسها ، أو على مستوى الاستفادة من سوق الشغل ، الأمر الذي يعني أن فرص ارتقائها نحو الأعلى أصبحت حلما .

فطيلة السنوات الأخيرة ، أصبح عدد الحاصلين على الشواهد العليا بدون عمل يتكاثر عددهم سنة بعد أخرى ، إذ وصل عددهم سنة 2000 إلى 250.000 عاطل . (Vermeren 2002) .

فقصور نظام التكوين يقابله قصور سوق الشغل .

وقد زادت من حدتها ارتفاع نسبة التضخم ورغبة الدولة في تخفيض كلفة التعليم ، وعدم فرض الأداء رغم تضمنه في الميثاق على التلاميذ والطلبة وتقليص مبالغ المنح بنسبة 3/1 وكان الانطلاق عملية المغادرة الطوعية سنة 2005 التي وإن كانت قد استفادت منها بعض الفئات ، إلا أن ضررها كان كبيرا على المستوى البعيد ، إذ حرم التعليم العمومي من الأطر الأكثر كفاءة وتجربة والتي تشكل عنصر تنافس مهم في صنع النخبة .

. (Unersco UNICEF – vers l'education du qualité pour tous – 99)

وها هو الإصلاح الذي عول عليه كثيرا (عشرية التعليم 2009-2000) قد أخطأ الهدف ، ولم يكن في الموعد مع الأسف ، وها نحن دخلنا مرة أخرى في إصلاح الإصلاح من خلال البرنامج الاستعجالي (-2009

2012) بعد أن كشف المجلس الأعلى للتعليم عن اختلالات كبيرة في تطبيق الإصلاح .

وقد أكد تفاقم وضعية هذه الطبقة الوسطى ما كشفه التقرير الذي نشرته المندوبية السامية في التخطيط حول الوضعية المزرية للطبقة الوسطى بالمغرب ، وحول الفقر والفقراء . يحدث هذا في الوقت الذي يجمع فيه الخبراء والسياسيون على أنه لتحصين المكتسبات السياسية والاجتماعية ، ورفع تحديات العولمة ، لابد من وجود طبقة وسطى قوية ، وأنه بدونها كل شيء معرض للخطر .

خاتمة:

يلاحظ أن هاجس أزمة الطبقة الوسطى كان حاضرا باستمرار ، في صلب اهتمامات السياسات العليا للدولة بالمغرب . فيكفي أن نعود إلى قانون المغربة سنة 1973 لنجد الوزير الأول آنذاك ، يعلن صراحة بأن هذا القانون جاء تعبيرا عن انشغال حقيقي وعميق للمسؤولين بالبلاد بالهوة السحيقة بين الثروات والمداخيل ،وأن الوقت قد حان لتجنب احتكار فئات قليلة لقطاعات وأنشطة اقتصادية ،والسماح لفئات اجتماعية بولوج قطاعات كانت محرمة عليها لحد هذا التاريخ ، وذلك حتى لا تسقط البلاد مرة أخرى في مخاطر وكوارث لا يعلم إلا الله نتائجها . (الإشارة هنا إلى المحاولتين الانقلابيتين 1972-1971) .

- إن الدولة كانت واعية بمخاطر الاستقطاب الحاد بين قمة المجتمع وقاعدته ، وقد كان أسلوب وطبيعة تدخلها يختلف بحسب الظروف والملابسات ،يتراوح أحيانا بين تدخلات قطاعية ، وبين إصلاحات جزئية مؤقتة تتخذ أحيانا طبيعة ترقيعية ، كالزيادة في الرواتب بالتدريج ، إصلاح الأنظمة الأساسية لبعض شرائح موظفي الإدارات العمومية والشبه العمومية ، وتأسيس أنظمة تكميلية ، وتخفيض نسبة الرسوم على الأجور والرواتب ، تبسيط مساطر الترقية الوظيفية ، دعم مؤسسات الأعمال الاجتماعية لتمكين الموظفين من امتلاك سكن خاص بهم ، ودعم تغطيتهم الصحية وتعليم أبنائهم . . . .

إلى حدود هذه الفترة كانت توجد مسالك موازية (الدراسات الجامعية العليا) رغم صعوبتها النسبية ، تمكن الطموحين من تحسين وضعه المادي والمهني ، بل وتحقيق قفزة مهمة نحو الأعلى . فعدد هائل من فئات الشرائح الدنيا والوسطى للطبقة الوسطى حققت إنجازات تتحدث عنها الأجيال وأصبحت مضرب الأمثال ونموذجا يحتذى . إلا أن مذكرة وزارة التربية الوطنية (السيئة السمعة) ستجعل مسألة متابعة الدراسات العليا خاصة بالنسبة لموظفي رجال التعليم أمرا شبه مستحيل ، الأمر الذي أوقف أمل وطموح جيل كامل تقريبا ، الشيء الذي فاقم وضعية مكون أساسي من مكونات الطبقة الوسطى .

- إن أزمة التعليم تعتبر بدون شك ، من بين العوامل الكبرى لإعاقة تكون طبقة وسطى قوية ووازنة داخل البنية الاجتماعية .

فالسياسة المتبعة أدت إلى استقطاب فئة قليلة بالقيم والموارد واستئثارها بها في القمة ، دافعة باقي الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى نحو الأسفل ، ولم يتوقف ضغطها ، إلا الذي تفتيت وتفسخ الطبقة الوسطى .

كما أن نوعية التعليم الذي كرسته هذه السياسة يشبه الدوران في دائرة مفرغة فإبطاء المجهودات المندفعة في مجال تعميم التعليم النخبوي لم يشجع تكوين الأطر المتوسطة ، وانعدام هذه الأطر بالمستوى والعدد الكافيين

حرم المقاولات والمؤسسات والأجهزة الإدارية من خدمات هذا النوع من الأطر ، وهذا بدوره سيقلل ويضعف كثيرا من حجمها وثقلها ، وإعادة إنتاجها .

فالتعليم لم يعد بإمكانه تصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية ، إذ لم تعد أي دلالة حقيقية وفعلية لا للمساواة في الخصوص ولا لمجانية التعليم ، لأن التفاوتات انتقلت إلى أنماط التعليم ونوعيته ومجالاته ومداه الزمني .

وفي الأخير ، لايجب أن نغفل نقطة في غاية الأهمية ، وهو أن قطاع التعليم بالمغرب هو قطاع سيادي بامتياز ، فإصلاحه كان يتم دائما بشكل حذر ، فلا غرابة إذا كانت أهم محاور الصراع بين المعارضة والسلطة تتم في حقل التعليم وحوله ، نفس الشيء كان بالنسبة للصراع بين الحركة الوطنية والسلطات الاستعمارية .

المشكل أو الإشكالية هو أن التعليم دائما كان موضوع تسوية وتوفيق وتوافق بين جميع الأطراف . فلهذا تعددت المناظرات الوطنية وتشكيل اللجان الوطنية والجهوية الخاصة والعامة .

إن هناك مسألة لم تحسم بعد وهو أن التعليم مازال يراوح مكانه بين دوره في المحافظة على الاستقرار السياسي والقيمي وإعادة إنتاج علاقات القوى السائدة ، وبين دوره في تحديث وتطوير المجتمع وقيادته نحو إنجاح ورفع تحديات القرن 21 حيث العلم لن يعود خيرا عاما .

فأي تنمية حقيقية لا يمكنها أن تنجح بدون استقرار ، وأساس الاستقرار والتوازن هو وجود طبقة وسطى قوية ومتماسكة وهذه لن تتحقق إلا باقتسام عادل ومنصف ، لمزايا النمو في مقدمتها العلم والمعرفة .

قائمة المصادر والمراجع :

Bouderbala najib : les classes moyennes comme moteur l'ascenseur social : l'hypothèse des classes moyennes. In : prospectives Maroc 2030

Jarousse J.P : Financement de l'éducation au Maroc In : prospective Maroc 2030

Zoggari Ahmed : le système éducatif et de formation Bilan et perspectives.

Sobh Samir : la classe moyenne, pari socio – économique de la Tunisie In : Cahiers de l'Orient N° 66 – 2002.

Touriane A : les classes sociales dans une société dépendante – triers Monde – N° 62.

Benali Driss : Etat et reproduction social au Maroc Le cas du secteur public AAN-1987.

Lazarev g: Aspects du capitalisme agraire Au Maroc avant le protectorat In : Problème agraire au Maghreb CNSS – Paris – 1977

: Les concessions foncières au Maroc In : Etudes sociologiques sur le Maroc BESM – 1971.

Le coeur I.H : Métiers et classes sociales d>Azemour In : BEM – Avril 1937.

Montagne R : enquête sur le prolétariat marocain Avril 1950.

Tangeaoui Said : les entrepreneurs marocains

Pouvoir société et modernité
KARTHALA – 1993.
Ibaaquil Larbi : l'école marocaine et la compétition
sociale – BABIL – 1996 .
Pason Paul : la formation de la société marocaine
BESM – N° 120-121- 1971
: Segmentation et stratification dans
la société surale marocaine
BESM – N° 138-139 -1979.
Matsé Tong :l'analyse des classes de la société
Chinoise (Mars 1926) – Ouvers choisies
Tome I – Pekin 1967.
Khatibi A : Hiérarchies précoloniales (les théories)
BESM – N° 120-121- 1971
: Etat et classes sociales in
Etude sociologique sur le Maroc 1978.
Anonyme : Esquisse de l'étude des structures
Sociale dans le Maroc précolonial
AL BAYANE – 10-17-24- - 1 Mai 1974.
Chauvel L : L'école et la détabilisation des
Classes moyennes.
Education et société -2004/14
: Le destin des générations PUF – 2002.
Veleda C : les classes moyennes et le système
Educatif en Argentine : perceptions
et attentes – in : E.S 2004/14
Bidouzachariasen c : les classes moyennes travaux et
contreverse education et société
2004/14.
Benamor A : Repenser l'école -2007
Marin Edgar : Penser la crise de l'école -2006
Bleton P. : les hommes des temps qui viennent
essai sur les classes moyennes.
Edo-1956
Jamati vivione Isambert : crise de la société , crises
de l'enseignement – PUF-1970.
ADAMA : Casablanca Essai sur la
Transformation de la société
marocaine au contact de l'Occident
CNRS -1968.
: Naissance d'une classe moyenne
au Maroc BESM N° 68 – 1955
El Oufi N° : la Marocanisation – casablanca –
Toubkal 1990.
Montagne R : Naissance du prolétariat Marocain
C.A.A (1948-1950)
Salmi J : Crise de l'enseignement et
reproduction sociale au Maroc
-E.M- 1985.
Zghal A (ed) : les classes moyennes au Maghreb
CNRS – 1980.
Cohen shana : The rise of a global middle
Classe in Morocco.
Duke U.P - Durham –
london 2004.
: les classes moyennes au Maroc
Insécurité et difficultés
d'émergence /P. Maroc 2030.